يخطئ ويصيب، فيكون قد تطرق الخلل إلى قيمة السنة وحجيتها عندما تعمدوا الخلط فيما هو من الأعمال الجبلية للرسول (ﷺ) وما هو من صفاته وميزاته التي خصه بها الله سبحانه وتعالى، وما هو من الرأي والحرب والمكيدة، وما هو من العلوم والتكنولوجيا.

وبذلك استطاعوا أن يسحبوا اعترافهم بالسنة من الناحية العملية وإن بقي الاعتراف بها من الناحية النظرية، وبذلك تمكن البعض منهم أن يجعلوا من الرسول (ﷺ) شريكاً لله تعالى في التشريع وناسخاً لحكم السماء، والبعض جعلوه مجتهداً كغيره من البشر يخطئ ويصيب لكنه عبقري وحكيم في فهمه واجتهاده.

المبحث الثالث: حجية السنة

تعريف السنة:

لابد من تحديد السنة والمقصود بها وما هو وعاؤه عند علماء المسلمين، السنة في اللغة الطريقة، والطريقة هي الكيفية التي يجري على أساسها عقل الأشياء والحوادث، فالطريقة ثابتة لا تتغير، بخلاف الأسلوب ولذلك قالوا الطريقة العلمية والطريقة العقلية، فالطريقة العملية تقتضي الملاحظة والتجربة والاستنتاج، وهي تجري بشكل ثابت لا يتغير لفهم كل أنواع التفكير، والطريقة العقلية، تقتضي نقل الواقع عن طريق الإحساس إلى الدماغ وربطه بالمعلومات السابقة وهذه الطريقة أيضاً ثابتة لا تتغير مع الزمان والمكان، وأي بحث خلاف هاتين الطريقتين هو من التصور والتخيل ولا يوصل إلى حقائق.

أما في الشرع، تطلق السنة على ما صدر عن الرسول عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير، وهو المعنى المقصود في موضوعنا كما هو مقصده عند علماء أصول الفقه، فهل قول الرسول وفعله وتقريره متلقى من الوحي أو لا، وفي حال الإيجاب ما الدليل القطعي على ذلك؟.

القول بأن السنة (قول وفعل وتقرير) بالمفهوم وبالوعاء المذكور أعلاه وحياً من الله إلى محمد بن عبد الله يحتاج إلى أدلة قطعية الثبوت وقطعية الدلالة، لأن ذلك أصل من أصول الدين ولا يجوز فيه الدليل الظني، لأن الإيمان هو تصديق جازم مطابق للواقع عن دليل، والدليل إما أن يكون عقلياً أو نقلياً (نص) ثبت أصله بطريق العقل علماً أنه لا

خلاف بين علماء المسلمين على أن أصول الأحكام كما هي السنة يجب أن يكون دليلها قطعياً، قال أبو إسحاق المعروف بالشاطبي في كتاب الموافقات: (إن أصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية، والدليل على ذلك أنها راجعة إلى كليات الشريعة وما كان كذلك فهو قطعي)، وقال كذلك: (لو جاز تعلق الظن بكليات الشريعة لجاز تعلقه بأصل الشريعة لأنه الكلي الأول وهو غير جائز)، وقال كذلك: (لو جاز جعل الظن أصلاً في أصول الفقه لجاز جعله أصلاً في أصول الدين وليس كذلك باتفاق، لأن نسبة أصول الفقه من أصل الشريعة كنسبة أصول الدين)، كذلك رأي الإمام جمال الدين عبد الرحيم المعروف بالأسنوي في كتاب نهاية السؤال عند الكلام على دلالة (افعل)، من حيث إن الدليل الظني لا يعد فيما هو من أصول الشريعة وعقائدها.

قال: (وأما بالآحاد فهو باطل لأن رواية الآحاد إن أفادت فإنها تفيد الظن، والشارع إنما أجاز الظن في المسائل العلمية وهي الفروع، دون الكلية كقواعد أصول الدين وكذلك قواعد أصول الفقه، (كما نقله الأنباري شارح البرهان عن العلماء قاطبة)، بل إن آيات القرآن صريحة في النهي عن الظن في الأصول، وذم من يتبع الظن وهي نص في أن أصول الشريعة مطلقاً سواء أكانت أصول الدين أم أصول الحكام يجب أن تكون قطعية، ولا يصح أن تكون ظنية، ولابد للدليل على العقائد والأصول أن يكون سلطاناً وبرهاناً.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ النجم: 23.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ لَيُسَمُّونَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ النجم: 27 ـ 28.

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ يونس: 36.

﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ ۖ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ النساء: 157.

﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ الأنعام: 116.

﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ الأنعام: 148.

﴿أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ الأعراف: 71.

﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ يوسف: 40.

﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ غافر: 35.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ غافر: 56.

﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ آل عمران: 151.

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾ الأنعام: 81.

فهذه الآيات صريحة في ذم من يتبع الظن في العقائد وأصول الدين، وفي ذم من يتبع بغير سلطان أو برهان، أي بغير دليل قاطع، وهذا دليل على النهي الجازم عن اتباع الظن وعن النهي الجازم عن اتباع ما لم يقم عليه الدليل القطعي، فالدليل الشرعي يدل على أن الاستدلال بالدليل الظني فيما هو من العقائد وأصول الدين غير جائز، وأن الأصل يجب أن يكون قطعياً والسنة بمعنى (قول الرسول وفعله وتقريره)، أنها وحي ومصدر تشريع هو من أصول الدين، وعلى هذا يجب أن يكون دليل منزلتها وحي أم لا دليلاً قطعياً.

الدليل الشرعي:

منزلة السنة في القرآن:

إن الكتاب الذين سموا أنفسهم معاصرين أو متنورين عقلانيين، عن طريق طعنهم بالسنة، وإنكارهم لها بطريق مباشر أو غير مباشر، هؤلاء جميعاً أقروا بأن القرآن الكريم هو كلام الله القطعي الثبوت الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إذن

يجوز لنا أن نحتج حيالهم بالقرآن، ونستدل به على السنة وكونها وحياً من الله إلى رسوله محمد (ﷺ)، وهذا ما نسميه بالطريق النقلي (النص) لأن من آمن بأن القرآن وحي، فالمفروض أنه توصل إلى ذلك عن طريق العقل والتفكر والتدبر في ما يسمى بآيات الآفاق، والأنفس والسنن والقوانين، ونبدأ بتحديد معنى الطاعة لغة ودلالتها الشرعية وكما تفهم صيغة الأمر.

معنى الطاعة في اللغة:

يقال في اللغة طاع وأطاع، بمعنى سمع ورضخ ونفذ وأذعن واتَّبع، فالمطيع هو الذي ينفذ الأمر على وجهه بانضباط ودقة كما هي رغبة الأمر، وكل هذه المدلولات توحيها كلمة أطاع، فالطاعة ضد العصيان ومنها المعصية، وكل هذه المعاني مستوحاة من قوله تعالى:

﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ ﴾ المائدة: 30.

﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ﴾ آل عمران: 168.

﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ الزخرف: 54.

﴿ وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴾ المؤمنون: 34.

﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ الأنعام: 121.

﴿ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ البقرة: 285.

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ النساء: 46.

﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ﴾ النور: 47.

﴿ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ الأحزاب: 67.

﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ الأنعام: 116.

﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ الأحزاب: 48.

﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٨﴾ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ القلم 8 ـ 9.

معنى طاعة الرسول:

إن طاعة الرسول عليه الصلاة والسلام ومدلول هذه الطاعة أيضاً، يفهم من واقع اللغة العربية التي حددها لنا القرآن في معنى الطاعة لغة ولنستعرض الآيات المتعلقة بهذا الخصوص:

﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ النساء: 80.

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ النور: 51.

﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ الحجرات: 14.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ النساء: 13.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ النور: 52.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ الأحزاب: 71.

﴿وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ التوبة: 71.

﴿وَأَقَمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ الأحزاب: 33.

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ الأنفال: 1.

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ الأنفال: 20.

﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ﴾ الأنفال: 46.

﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ المجادلة: 13.

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ النساء: 69.

﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ آل عمران: 32.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ النساء: 59.

﴿قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ﴾ النور: 54.

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ النور: 56.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ محمد: 33.

﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ التغابن: 12.

﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ الشعراء: 151.

﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ النور: 54.

﴿ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي ﴾ طه: 90.

﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ التغابن: 12.

﴿ وَجِئۡتُكُم بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ آل عمران: 50.

﴿ إِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٞ ﴾ الشعراء: 107.

﴿ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ الشعراء: 109 ـ 110.

﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٣١﴾ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ﴾ الشعراء: 131 ـ 132.

﴿ إِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٞ ﴿١٦٢﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ الشعراء: 162 ـ 163.

﴿ وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعۡضَ ٱلَّذِي تَخۡتَلِفُونَ فِيهِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ الزخرف: 63.

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ النساء: 64.

إن هذه الآيات السالفة دليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة على أن طاعتنا للرسول هي طاعة لله سبحانه وتعالى لأن هذه الطاعة متلقاة بالوحي، وهي طاعة للرسل في حياته وبعد مماته، فهي طاعة لا تتوقف على حياة النذير والمبلغ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞۖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ آل عمران: 144.

فالسنة وحي من الله سبحانه وتعالى، غير أن الوحي هو مضمون السنة ومعانيها وليس ألفاظها، غير المتعبدين بها مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾ النجم: 3 ـ 4، قد أوحى له بها، وهو قد عبر عن هذا الوحي بأسلوبه لفظاً، أو بفعل منه أو بتقرير أي سكوت منه.

والسنة دليل كالكتاب سواء دون أي فرق بينهما لقيام الدليل الشرعي عليها كقيامه على القرآن، لقوله تعالى:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ الحشر: 7.

﴿ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ الأنعام: 50.

﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ﴾ الأعراف: 203.

﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ﴾ الأعراف: 158.

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ النور: 63.

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ الأحزاب: 36.

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ النساء: 65.

﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ النساء: 59.

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ الأحزاب: 21.

فالله سبحانه وتعالى يأمرنا بطاعة الرسول وعدم عصيانه واتباعه والتأسي به، ويحذرنا من مخالفة أمره، بل أكثر من ذلك ينفي الإيمان عن الذي يرفض تحكيم الرسول (ﷺ) وبعد كل هذا يخرج علينا من يدّعي بأن طاعة الرسول هي في حياته وليس بعد مماته، ويقسمها إلى منفصلة ومتصلة ويخصصها في العبادات فقط، ثم أخيراً ينكر أن الله سبحانه وتعالى قد أوحى إلى الرسول غير القرآن الكريم، وأن من يؤمن بأن السنة وحي قد أشرك بالله سبحانه وتعالى، علماً أن الآيات المذكورة آنفاً قطعية الثبوت والدلالة على وجوب طاعة الرسول في كل ما أمر به سواء أكان بالقول أم بالفعل أم بالتقرير.

الدليل العقلي:

لا يحاجج أي منكر للسنة سواء أكان من المحسوبين على الإسلام أم من غير المسلمين، سارترياً وفرويدوياً أو هيجيلياً أو ماركسياً بأن للإنسان طاقات كامنة فيه، ولقد اصطلح على تسمية هذه الطاقات بالغرائز كغريزة النوع: ومن مظاهرها الجنس والأمومة والأبوة والخؤولة والعمومة..، وغريزة حب البقاء ومن مظاهرها التملك والسيادة والسيطرة، وحب الذات..، والتقديس: ومن مظاهرها التدين والعبادة والطاعة والاحترام.

وهذه الغرائز تحتاج إلى إشباع، وإذا لم يشبعها الإنسان عاش قلقاً ومضطرباً، ولكنه يستمر بالحياة على غير الطبيعة التي خلقها الله سبحانه وتعالى.

إن منكري السنة أنها وحي من المحسوبين على الإسلام لا يحاجّون بأن الله سبحانه وتعالى نظم هذه الغرائز الفطرية فيما ورد بآيات القرآن كما نظم الكون والحياة، ولكنهم يرفضون أن الرسول (ﷺ) أوحي إليه غير القرآن لتنظيم العلاقات التي هي مظاهر الغرائز بحجة أن سنة الرسول مرحلية تناسب زمان البعثة ومكانها، وعلينا أن نثبت أن محمداً عليه الصلاة والسلام قد نظم العلاقات والحوادث والأشياء بوصفه رسولاً يوحى إليه، وليس بوصفه بشراً يحكم على واقع من خلال الإحساس والمعلومات السابقة.

هل حكم الرسول على الأفعال والأشياء:

بما أن منكري السنة يقرون بأن هذه الغرائز طرية ولابد من إشباعها، فمن الذي يحدد طريقة إشباعها؟: هل يستطيع الإنسان أن يحددها ولو كان الرسول محمداً (ﷺ) بوصفه بشراً لا يوحى إليه أي بوصفه مجتهداً أو مشرعاً؟ وهل جنس الإنسان، هذا المخلوق العاقل المفكر ـ والرسول إنسان، يستطيع أن يكون حاكماً على أفعال العباد؟ أي هل يملك إصدار الحكم على الأفعال والأشياء؟ ولما كان ما في الوجود من المحسوسات لا يخرج عن كونه أفعالاً للإنسان، أو أشياء تقع عليها أفعال الإنسان، ولما كان الإنسان بوصفه يحيا في هذا الكون هو موضوع البحث، وأن إصدار الحكم هو من أجله ومتعلق به، فإنه لابد من إصدار الحكم على أفعال الإنسان وعلى الأشياء المتعلقة به ولكن من الذي يقدر وحده على أن يصدر الحكم على ذلك، هل هو الله أو الإنسان من نفسه؟ وبعبارة أخرى هل هو الوحي أو العقل؟ لأن الذي يعرفنا أن هذا هو حكم الله هو الوحي، والذي يجعل الإنسان يفهم هو العقل، فمن إذن الذي يحكم، هل هو الوحي أو العقل.

إن المقصود من هذا الحكم هو تحديد موقف الإنسان تجاه الفعل، أيفعله أم يتركه أم يخير بين فعله وتركه، وتعيين موقفه تجاه الأشياء المتعلقة بها أفعاله أيأخذها أم يخير بين الأخذ والترك، وتعيين موقفه هذا متوقف على نظرته إلى الشيء أهو حسن أم قبيح، أم ليس بالحسن، ولا بالقبيح ولهذا كان موضوع الحكم المطلوب هو الحسن والقبح. فهل الحكم بالحسن والقبح هو للعقل أو للوحي، إذ لا ثالث لهما في إصدار هذا الحكم، والجواب على ذلك هو أن الحكم على الأفعال والأشياء إما أن يكون من ناحية واقعها ما هو، أو من ناحية ملاءمتها لطبع الإنسان الجبلي ومنافرتها له أو من ناحية المدح على فعلها والذم على تركها، أو عدم المدح

وعدم الذم ـ أي من ناحية الثواب والعقاب عليها أو عدم الثواب وعدم العقاب. فهذه ثلاثة أسس للحكم على الأفعال والأشياء، أحدها من حيث واقعها ما هو، والثاني من حيث ملاءمتها لطبع الإنسان أو منافرتها له، والثالث من حيث الثواب والعقاب أو المدح أو الذم.

فأما الحكم على الأشياء من القاعدة الأولى وهي من ناحية واقعها ومن القاعدة الثانية ملاءمتها للطبع ومنافرتها له فلاشك في أن ذلك كله إنما هو للإنسان نفسه، أي هو للعقل لا للوحي، فالعقل هو الذي يحكم على الأفعال والأشياء في هاتين الناحيتين، ولا يحكم الشرع أي الوحي منهما، إذ لا دخل للوحي فيهما، وذلك مثل أن العلم حسن والجهل قبيح، فإن واقعهما ظاهر فيه الكمال والنقص، ومثل إنقاذ الغرقى حسن وأخذ الأموال ظلم، فإن الطبع ينفر من الظلم، ويميل لإسعاف المشرف على الهلاك. فهذا كله يرجع إلى واقع الشيء الواقع الذي يحسه الإنسان ويدركه يرجع إلى طبع الإنسان ونظرته وهو يشعر به ويدركه عقله، ولذلك كان العقل هو الذي يحكم بالحسن والقبح، وليس الوحي. أي إن إصدار الحكم على الأفعال والأشياء من هاتين الجهتين هو للإنسان، فالحاكم فيهما هو الإنسان والمقصود بالإنسان هنا، هو جنس الإنسان بمجموعه وليس فرد الإنسان بشذوذه.

أما الحكم على الأفعال والأشياء من ناحية المدح والذم عليها في الدنيا والثواب والعقاب عليها في الآخرة فلاشك أن ذلك لله وحده وليس للإنسان، أي هو للشرع وليس للعقل، ومثال ذلك حسن الإيمان وقبح الكفر، وحسن الطاعة وقبح المعصية، وحسن الكذب في الحرب وقبحه مع الناس في غير الحرب، واستحلال الفرج في الزواج وقبحه في الزنا، وذلك لأن واقع العقل أنه إحساس وواقع ومعلومات سابقة ودماغ. فالإحساس جزء جوهري من مقومات العقل، فإذا لم يحس الإنسان بالشيء فلا يمكن لعقله أن يصدر حكماً عليه، لأن العقل يعتمد حكماً على الأشياء بكونها محسوسة ويستحيل عليه إصدار حكم على غير المحسوسات، فمثلاً الإنسان يكره ما يراه أنه ظلم وينفر منه بطبيعته وفطرته فيحمل شعوراً وميلاً حيال ما يراه أنه ظلم، ولكن هل تكفي الدوافع الفطرية عند الإنسان التي مصدرها الشعور ليحدد الإنسان واقع الظلم وفكرة الظلم؟ طبعاً ذلك لا يكفي لأن المشاعر والعواطف والميول ليست أساساً للحكم على الأفكار، ولذلك نجد الغربيين

لكونهم بشراً ينفرون مما يعتقدون أنه أعمال ظلم تقع في مجتمعاتهم ولكنهم يبيحونها لأنفسهم في مستعمراتهم ومناطق نفوذهم، فالصحافة عندهم تحرك مشاعر المجتمع من أجل سجين أوقف أكثر من أربع وعشرين ساعة بدون تحقيق، ولا تفكر بآلاف القتلى والمشردين في العالم الثالث سحقتهم مخططات الدول الغربية من أجل استمرار عجلة الصناعات الثقيلة في بلادهم واستيعاب العاطلين عن العمل في مجتمعاتهم لأنهم لا يربطون ذلك بموضوع الثواب والعقاب في الآخرة. ولذلك لا يمكن أن يعطى للعقل مسؤولية تحديد معنى الظلم وفكرة الظلم، وأن يصدر العقل حكماً على الشيء وهو لا يحسه فكرة موضوعية إلا من خلال شعور الإنسان الذي هو عرضة للتغير والتبدل حسب الحاجات والرغبات الآنية والمصالح الوقتية، فالعقل وحده لا يمكن أن يصدر على الفعل أو على الشيء حكماً بالحسن والقبح، ومن هنا لا يجوز له أن يصدر حكمه على الأفعال أو الأشياء بالمدح والذم، لأنه لا يتأتى له إصدار هذا الحكم بالمدح ويستحيل عليه ذلك.

كما أنه لا يجوز أن يكون إصدار هذا الحكم بالمدح والذم خاضعاً لميول الإنسان الفطرية، لأن هذه الميول تصدر الحكم بالمدح على ما يوافقها وبالذم على ما يخالفها، وقد يكون واقعها مما يذم كالزنا واللواط واستعباد الشعوب وقد يكون ما يخالفها مما يمدح كقتال الأعداء، والصبر على المكاره، وقول الحق في حالات تحقق الأذى البليغ والصدق في البيع ولو كان ذلك يؤدي إلى فقدان الزبائن، فجعل الحكم للميول والأهواء يعني جعلها مقياساً للمدح والذم وهذا مقياس خاطئ قطعاً، ولذلك فإن جعل الحكم لها خطأ محض، لأنه يجعل الحكم خاطئاً مخالفاً للواقع علاوة على أنه يكون الحكم بالمدح والذم حسب الهوى والشهوات لا حسب ما يجب أن يكون عليه. ولهذا لا يجوز للميول الفطرية أن تصدر حكمها بالمدح والذم، مادام لا يجوز للعقل أن يصدر الحكم بالمدح والذم، ولا يجوز للميول الفطرية أن تصدر حكمها بالمدح والذم ولا يجوز أن يترك للإنسان إصدار الحكم بالمدح والذم عليها في الدنيا والثواب في الآخرة.

ويبقى فقط أن القادر على أن يصدر حكماً بالمدح والذم في مثل هذه الأمور هو الله سبحانه وتعالى خالق الإنسان وليس الإنسان. وهذا أساس الحكم للوحي وليس للعقل.

وأيضاً فإنه لو ترك للإنسان أن يحكم على الأفعال والأشياء بالمدح والذم لاختلف باختلاف الأشخاص والزمان والمكان، وليس في مقدور الإنسان أن يحكم عليها حكماً ثابتاً. من أجل ذلك يحكم فيها الله وليس الإنسان، أي حكم فيها الوحي وليس العقل، إذ لا دخل للعقل بهذا الحكم من هذه الجهة. فالمشاهد المحسوس أن الإنسان يحكم على أشياء أنها حسنة اليوم ثم يحكم غداً أنها قبيحة، وحكم على أشياء أنها قبيحة أمس ويحكم عليها نفسها اليوم أنها حسنة، وبذلك يختلف الحكم على الشيء الواحد ولا يكون حكماً ثابتاً، فيحصل الخطأ في الحكم، ولهذا فإن إباحة اللواط في بريطانيا وموافقة مجلس العموم أي مجلس التشريع، وما هو عليه واقع الحال في الولايات المتحدة والعالم الغربي من السكوت على ممارسة ذلك الفعل، هو تدخل فيما هو لله سبحانه وتعالى، وجعله للبشر أوقعهم في كوارث وأوبئة كثيرة تهددهم بالانقراض بما اقترفت أيديهم بتسلط مرض الإيدز عليهم.

وليس ببعيد منا اليوم ما جرى في بريطانيا من إطعام لحوم ميتة للأبقار من أجل زيادة وزنها، فأصيبت وأصيب من تناولها بمرض (جنون البقر) الذي يهدد الثروة الحيوانية في بريطانيا ويهدد الإنسان، علماً أن الوحي على لسان الرسول (ﷺ) حرم أكل الميتة بشكل عام على الإنسان، وحرّم الاستفادة من الميتة باستثناء جلدها.

فالشرع هو الوحي المطلق، فلا يمكن القبول بالحكم على الأشياء والأفعال من حيث المدح والذم في الدنيا والثواب والعقاب في الآخرة إلا ما كان من الوحي. وحيث إن الرسول عليه الصلاة والسلام بشر فإنما ينطبق على الإنسان ينطبق على الرسول عليه الصلاة والسلام، فجنس الإنسان بما فيه الرسول عليه الصلاة والسلام يكون غير قادر على الحكم على الأفعال وعلى الأشياء من حيث المدح والذم في الدنيا أو الثواب والعقاب في الآخرة.

والثابت أن للرسول عليه الصلاة والسلام حكماً على الأفعال والأشياء من حيث المدح والذم في الدنيا ومن حيث الثواب والعقاب في الآخرة، فقد قال عليه الصلاة والسلام في الملكيات العامة التي هي من مرافق الجماعة ولا يجوز للفرد أن يتملكها. (الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار)، (من أحاط أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر بعد ثلاث)، (منى مناخ من سبق) في ملكية الدولة.

وقوله: (من كان له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه وليس لمحتجر بعد ثلاث). وأمثال هذه الأحاديث تغص بها كتب السنة الصحيحة، وجميعها يعطي معاني خالدة وثابتة وقوانين ليس لها علاقة بزمان أو مكان، بل كل من خالفها من البشر وقع في صراعات طبقية وثورات وفتن، فهي من الوحي الخالد الذي أوحاه الله تعالى بالمعنى إلى رسوله عليه الصلاة والسلام، ولا أدري لماذا يصر هؤلاء المعاصرون على حرمان الناس من هذه التشريعات الخالدة، وذلك بسبب خلطهم بين الحضارة والمدنية، وضياعهم بين الحق والباطل.

استغراب:

بعد أن ثبت معنا شرعاً وعقلاً أن السنة النبوية وحي من الله سبحانه وتعالى إلى محمد رسوله (ﷺ) وأنها يستحيل أن تكون غير ذلك، فإنه يحق لي أن أستغرب إيمان بعضهم بأن الله سبحانه وتعالى أوحي إلى محمد القرآن لفظاً معجزاً بكلامه ومعانيه، ويرفضون مقدرة الله سبحانه وتعالى أن يوحى إلى محمد معاني يعبر عنها بألفاظه وأسلوبه البشري، هذه السنة الموحاة من الله سبحانه وتعالى هي التي حافظت على إعجاز القرآن، فشرحت معانيه وخصصت عامه وقيدت مطلقه، وفصلت مجمله، وألحقت فروعاً بأصلها في القرآن، كما سيأتي في بحث (كيف نفهم السنة ونطبقها).

ويذكرني هؤلاء بموقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عندما قال له مشركو مكة باستغراب: هل سمعت ماذا يقول من آمن به وصبأت عن دين آبائك وأجدادك لأجله، فقال رضي الله عنه: وما يقول؟ قالوا: يقول إنه أسري به البارحة من مكة إلى بيت المقدس وعاد في ليلة واحدة، فكان جواب أبي بكر جواب المؤمن الذي آمن عقلاً بنبوة محمد: أو يقول ذلك؟ إن كان قالها فقد صدق، فإنه يأتيني بخبر السماء وأصدق وأؤمن به، فهل صعب على من يعطيه خبر السماء بأن يسري فيه من أرض إلى أرض، وأنا أقول: بأن من آمن حقيقة بأن محمداً أوحي إليه ألفاظ القرآن ومعانيه، فلماذا يستغرب أن يوحى إلى محمد معاني يعبر عنها بألفاظه، وأسلوبه، فيحافظ على معجزة القرآن الخالدة، فالرسول عليه الصلاة والسلام تحدى العالمين بمعجزة القرآن وعلى استمرار هذا الإعجاز، ولذلك منع الرسول الصحابة رضوان الله عليهم من تدوين السنة في حياته حتى لا يكون هناك أي مبرر لاختلاط ألفاظ القرآن بالسنة، التي هي معانٍ أوحى الله سبحانه وتعالى بها إلى

رسوله، فكانت السبب في استمرار إعجاز القرآن حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وإلا لكان عندنا الآن مثل أهل الكتاب أناجيل ومزامير متعددة، وصدق الله القائل: (إنا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون). الحجر: 9.

أما الدسيسة والفرية التي ذكرها بعض منكري السنة، بأن الله سبحانه وتعالى فوض رسوله بتحديد بعض الأمور في العبادات كما هو في عدد ركعات الصلاة وأحكام الزكاة والصيام. إن هي إلا تشويه، مقصود منه، أن الرسول بوصفه بشراً قد وضع أحكاماً للعبادات، واجتهد في ذلك، وليست وحياً، وهي مناسبة حسب الزمان والمكان، هذه الفكرة الخبيثة من أخطر الفكر، لأنها تؤدي بالمستقبل إلى تغيير أحكام العبادات أيضاً مع تغير الزمان والمكان والعصر. وهذه الفكرة يقصد منها اختصار العبادات مع الزمن والتطور بحجة عصر السرعة والتكنولوجيا التي تجعلنا نكتفي بالعودة مثلاً إلى المعنى اللغوي للصلاة وهي الدعاء كما يقولون، فنكتفي بذلك ونتابع اجتماعات مجلس الإدارة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المبحث الرابع : كيف نفهم السنة ونطبقها

إن محمداً عليه الصلاة والسلام نبيّ ورسول، أي أتته نبوءات من السماء فأخبر عن مغيبات، فكان بذلك نبياً وبلغ أفكاراً ليحل مشكلات الناس فكان بذلك رسولاً، هذه هي شخصية الرسول المعصومة التي تنحصر في الوحي بما يبلغه عن ربه، وخلاف ذلك فالرسول بشر يخطئ ويصيب، فالرسول معصوم بالتبليغ عن ربه فقط، سواء أكان في القرآن أو في السنة، فالرسول ليس مهندساً ولا طبيباً ولا عالم فيزياء أو كيمياء. من هنا مفتاح فهم سنة الرسول عليه الصلاة والسلام. أما تحديد وعاء السنة بأنه قول الرسول وفعله وتقريره، فإنه شيء بمنتهى البساطة عند من آمن بأن السنة وحي، لأن وسائل التبليغ عند البشر ثلاثة لا غير.

1 ـ القول (أي الكلام والحديث).

2 ـ الفعل (سلوك).

3 ـ السكوت (إقرار).